

هبوط الريال السعودي واحتمال تأجيل سندات بعد تصويت الكونجرس

السعودية (رويترز) - هبط الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي في سوق المعاملات الآجلة يوم الخميس بعد تصويت الكونجرس لصالح السماح لأقارب ضحايا هجمات 11 سبتمبر بمقاضاة السعودية. وقد يستغرق أي إجراء قضائي سنوات عبر النظام الأمريكي ويقول المحللون إن التأثير على الاقتصاد السعودي أو الموارد المالية للمملكة قد يكون محدوداً إذا حدث هذا. لكن القرار الذي اتخذه الكونجرس هو تذكير ليس محل ترحيب بالضغوط السياسية والمالية على الرياض مع إنهاء أسعار النفط المنخفضة لميزانيتها.

وتستعد السعودية لإصدار أول سندات سيادية دولية الشهر المقبل لجمع عشرة مليارات دولار أو أكثر لكن بعض المصارف الخليجيين قالوا إن الإصدار ربما يتأجل لمنح المستثمرين وقتاً لاستيعاب الأنباء. وبالتالي فإن التهديد القضائي قد يجعل الرياض تمتنع على الأرجح عن اختيار نيويورك لإدراج أسهم شركتها النفطية العملاقة أرامكو. ومن المتوقع طرح أسهم أرامكو في وقت قريب ربما عام 2017 في عملية قد تجمع عشرات المليارات من الدولارات وقال المسؤولون السعوديون إنهم يتقدرون عدة بورصات أجنبية للإدراج.

وصوت مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيان بأغلبية ساحقة يوم الأربعاء برفص استخدام الرئيس باراك أوباما لحق النقض ضد تشريع يتيح استثناء من قاعدة قانونية للحماية السيادية في قضايا الإرهاب الواقع على أراضي أمريكية.

يفسح هذا الطريق أمام محاولات الحصول على تعويضات من الحكومة السعودية. وتنتهي الرياض الشكوك القائمة منذ وقت طويل بدعها للخاطفين الذين هاجموا الولايات المتحدة في 2001. وينتمي 15 من 19 شخصاً نفذوا هجمات 11 سبتمبر أيلول للسعودية.

وسجلت عقود الدولار أمام الريال لأجل عام - وهي تداولات مجدولة للتنفيذ بعد 12 شهراً من الآن - 550 نقطة في التداولات المبكرة ارتفاعاً من إغلاق يوم الأربعاء عند 330 نقطة. وارتفعت حتى أعلى مستوى في ثمانية أسبوعين عند 625 نقطة.

والريال السعودي مر بوظ بالعملة الأمريكية عند 3.75 ريال للدولار في السوق الفورية ومن ثم تلغاً

البنوك لسوق العقود الآجلة للتحوط من المخاطر.

وقال مصرفي يعمل في تداول العملات الخليجية "على المدى القصير ربما يكون هناك تقلبات لكن التشريع سيستغرق عقدا من الزمن لكي تكون له نتيجة ولذا فالأسواق ستهدأ" مضيفا أن التأثير الرئيسي ربما يتمثل في إرهاق الحكومة السعودية بعشرات الملايين من الدولارات في شكل مصاريف قانونية سنوية.

وارتفعت تكلفة التأمين على الدين السعودي لخمس سنوات من مخاطر العجز عن السداد بشكل طفيف إلى 157 نقطة من 152. ولم يطرأ تغير يذكر على سعر المركوب الدولاري الصادرة عن الشركة السعودية للكهرباء المملوكة للدولة وهو واحد من عدد قليل من إصدارات السندات الدولية القائمة للمملكة.

وت Kahn بعض المحللين بأن العلاقات التجارية والاستثمارية بين السعودية والولايات المتحدة قد تتضرر، وتملك المملكة سندات خزانة أمريكية بقيمة 95.5 مليار دولار وفق أحدث بيانات أمريكية رسمية ويعتقد أنها تملك أصولاً أمريكية أخرى وحسابات مصرافية بما لا يقل عن هذه القيمة.

وقال المصرفي الخليجي "من وجهة نظر وزارة الخارجية السعودية ستكون هناك مراجعة لسياسة الاستثمار وقد يحرك هذا المملكة إلى مسار مختلف قد يشمل التنوع بعيداً عن أدوات الخزانة الأمريكية."

وفي مايو أيار قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن القانون الأمريكي المقترن "قد يتسبب في تآكل ثقة المستثمرين" في الولايات المتحدة لكنه أضاف أن الرياض لا تهدد بسحب أموالها.

وتبيع الرياض ما قيمته عدة مليارات من الدولارات من السندات الأمريكية شهرياً لتغطية عجز الموازنة ويعتقد مصرفيون أن من غير المرجح أن تزيد وتيرة البيع نتيجة لتصويت الكونجرس.

ويرجع هذا إلى أن عدداً محدوداً من الأسواق الأخرى أو العملات توفر مزيج السيولة والأمان لسوق أدوات الخزانة الأمريكية البالغة قيمتها 13 تريليون دولار.

وسعَ المملكة أيضاً بإصرار على جذب استثمارات من كبرى الشركات الأمريكية مثل جنرال إلكتريك للمساعدة في تنوع موارد اقتصادها بدلاً من الاعتماد على النفط وقد تضر أي حرب تجارية أو استثمارية بمساعيها لإصلاح الاقتصاد.

وقال جون سفاكينا ناكيس الاقتصادي لدى مركز الخليج للأبحاث في جدة "الولايات المتحدة سوق سيواصل السعوديون الاستثمار فيها. لا أعتقد أنهم سيتبينون رد فعل غير محسوب فيما يخص استثماراتهم. "ما دام الأمر مجدياً فسيبقون على أصولهم في الولايات المتحدة."